

خصم خاص لأعضاء «الصحافيين» وعائلاتهم من مركز أسنانك

عضوية الجمعية لعام 2016. وفي هذا السياق، أشاد أمين سر الجمعية الزميل فيصل القناعي بهذه المبادرة، متقدماً بالشكر للمدير العام للمركز الزميل مبارك العبدالهادي على هذه الخطوة، مناشداً الصحافيين الاستفادة من هذه الخدمة المميزة.

10٪ لزيارة الأسنان، 10٪ لتركيبات الأسنان، ابتسامه هوليدو لـ 8 أسنان بـ 600 د.ك. ويضم المركز الكائن في مجمع الرطام السكني بالجهاز فريقيا طبيا متخصصا ويتم الخصم لأعضاء الجمعية وعائلاتهم من خلال بطاقة

منحت إدارة مركز أسنانك لطب الأسنان بالجهاز أعضاء جمعية الصحافيين الكويتية وعائلاتهم خصماً خاصاً على مجموعة من الخدمات منها: فتح الملف والاستشارة مجاناً، 30٪ لتبييض الأسنان بالليزر، 30٪ لتنظيف الأسنان، 30٪ لتقويم الأسنان،

أكدت أنه المنصف الوحيد للموظف من جهة عمله.. وإقراره واجب وطني الحركة الشعبية الوطنية: قانون «فحص وفرض المنازعات الإدارية» ضرورة ملحة لاختصار الدورة المستندية لتظلمات الموظفين



سعود الجبيلان وحسن دشتي وأحمد العنزي وخالد القفدي وعدد من أعضاء الحركة خلال المؤتمر

محمد راتب

أكدت الحركة الشعبية الوطنية أن قانون الهيئة العامة للفحص وفرض المنازعات الإدارية الذي أعدته نائب أمين السر حسن دشتي يعتبر واجباً وطنياً وضرورة لتخفيف العبء عن القضاء الكويتي وإنصاف الموظف الذي يلجأ بتظلماته إلى الجهة الإدارية ويعيش في دوامة الروتين دون أن يحصل على ما يريد، داعية النواب إلى الاستفادة من القانون والمشاركة إلى الإطلاع عليه وجعله ضمن الأولويات، وأسوة بما قامت به سلطة عمان التي قام مجلس الشورى فيها بمناقشة القانون المقدم من الحركة الشعبية الوطنية، وسيتم قريباً التصويت عليه.

جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده الحركة بحضور رئيسها سعود الجبيلان ومشاركة أمين السر أحمد العنزي وعضو المكتب السياسي خالد القفدي وحضور عدد من الأعضاء الآخرين.

وتحدث نائب أمين السر حسن دشتي -وأوضح القانون- عن الرؤية والأهداف والأسباب التي أتت إلى إيه، موضحاً أن القانون 1981/20 المتضمن إنشاء دائرة محكمة إدارية داخل المحكمة الكلية فيه إرهاباً للجانب القضائي والموظف المتظلم لكونه يضطر إلى توكيل محاميين ودفع مصاريف والدخول في دهاليز القضاء بالروتين المتعارف عليها، ولذلك إزات الحركة الشعبية الوطنية أن تنهض بالجانب الإداري للموظف والدولة وأن تقدم مشروعاً متكاملًا لضمان سهولة التقاضي ورفع الظلم.

وأضاف دشتي: أننا في الحركة الشعبية الوطنية نرى أن إنشاء هيئة للمنازعات واجب وطني ومستحق للموظف العام، فلا داعي للجوء إلى الجهات الخاصة، وأن الألوان لإنصاف الموظف العام وتخفيف الأعباء عن السلطة القضائية ومواجهة الجهة الإدارية، كما نفخر باننا أول من قدم مشروع قانون لجهة خارجية وهي مجلس الشورى العماني حيث تمت مناقشته وسجري التصويت عليه خلال الأسابيع المقبلة من قبل اللجنة التشريعية، مؤكداً أن الكويت أحوج إلى هذا القانون من أي دولة أخرى،

وقد قدمنا لمجلس الأمة، ولذلك نقول إن هذا القانون هو العلاج الحقيقي لجميع مشكلات الموظف الإدارية. وأشار إلى أن هدفنا هو أن يكون هناك فصل وعدم تعارض بين القضاء والهيئة العامة للفحص وفرض المنازعات الإدارية التي يجب أن تكون مستقلة، وتشتمل على دوائر، مثل دائرة لوزارة الداخلية وأخرى لوزارة الصحة وأخرى للأشغال وجميع الجهات الحكومية، تمكن الموظف من التظلم خلالها، فالوظف اليوم عندما يتظلم يلجأ للجهة الإدارية التي لن تتصفه لأنها دائماً على حق، لذا قلنا يجب أن تكون الهيئة العامة حيادية ويقدم الموظف العام شكواه أو الطعن في التظلم للهيئة التي يمكنها أن تحصل في القضية بشكل مبسط خلال 7 أيام، وبالتالي تقوم الجهة المتضررة بالجوء للقضاء.

ثم استعرض أهداف الهيئة فذكر أنها ستعمل على تخفيف العبء عن القضاء دون المساس بالحقوق القضائية، حيث إن الجهة الإدارية لن تتصف الموظف بالإضافة إلى التقليل من الروتين وتبسيط الدور والتقاضى من خلال إنشاء هيئة تمتلك صلاحيات معينة موجودة في مواد 2 و3 و4 من القانون 1981/20، ضارباً مثالا على ذلك بأنه لو تم خصم 3 أيام على أحد الموظفين أو شعر بالظلم فيما يتعلق بالتقييمات الامتياز أو السنوية فإنه يلجأ للمحكمة للتظلم فيدخل في مفاوضات ومصاريف، ولذلك نحن نوجه للجهة المحايدة وهي الهيئة التي تقرر الجهة المتضررة.

وزاد بأنه كان هناك حديث في مجلس الأمة عن مشروع لتعديل القانون 1981/20 قانون المنازعات، ونحن

تعلم ألا دستورية لإمكانية منح المحكمة الإدارية سلطة النظر في الجنسية، فالأمر سيادي بحت وقد أنهت المحكمة الدستورية هذا الأمر وجعلته من اختصاصاتها، ولذلك فإن تعديل المجلس على هذا القانون غير دستوري. بدوره، أوضح أمين سر الحركة الشعبية الوطنية أحمد العنزي أن هذا القانون ينصف الموظف، وهو مشروع قانون يتضمن إنشاء هيئة الفحص وفرض المنازعات الإدارية التي تكون الوزارات أو إحدى الشخصيات الاعتبارية العامة طرفاً فيها، ثم استعرض أبرز المواد التي تضمنها القانون ومنها: «تنشأ هيئة عامة للفحص وفرض المنازعات الإدارية كاصل عام للعاملين فيها، مضافاً إلى ذلك المنازعات المدنية والتجارية والاقتصادية التي تنشأ بينها وبين الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية الخاصة».

وتابع: ومن مواد القانون أيضاً «تشكل الهيئة بقرار من وزير العدل برئاسة أحد رجال القضاة السابقين في درجة مستشار على الأقل ويلتزم وزير العدل بطرح تشكيل الهيئة على مجلس الأمة للموافقة عليه بثلاثي أعضاء الحاضرين، ويكون للهيئة أمانة فنية تتلقى الطلبات وقيدتها ويصدر بتنظيم العمل في الأمانة قرار من وزير العدل».

وزاد العنزي بأن القانون نص أيضاً على أنه «على هيئة الفحص وفرض المنازعات العمل بحيادية تامة وعدم التعسف في استعمال حقها قبل طرفي النزاع وتنتظر كل طلب على حدة ما لم يقدم بصورة جماعية، وألا تخالف الهيئة

بروي

ليتس بلييا

تم الافتتاح!

في بروي مارينا مول

Baroue_Kuwait | الأفيوز • مارينا مول • ديسكفري • جهراء • الليوان مول | Baroue_GCC

هلا كرايسلر!

أخيراً... أجرها بسعر لا يقاوم

199

شهرياً د.ك.

كرايسلر 300L الجديدة HEMI V8 مع فتحة

لأنك من النخبة... أجرها تستاهلها

1800 007

المؤجر: شركة المال والمستشار والتأجير

www.almullental.com | 052161621group.com

الصالح: البيت يكفل 6500 أسرة شهرياً بالمواد الغذائية بيت الزكاة دشن إستراتيجيته للسنوات الخمس المقبلة



د. إبراهيم الصالح مكرماً أحد موظفي بيت الزكاة خلال الحفل (لحمد علي)

إيلي الشافعي

تحت شعار «الزكاة غاية لمجتمع آمن»، وقال إن هذه الاستراتيجية هي استراتيجية جديدة لبيت الزكاة الهدف منها إحداث تطور في العمل المؤسسي للزكاة في بيت الزكاة لتحقيق أقصى درجات التكافل الاجتماعي في البلاد وتحقيق مبدأ الزكاة الذي ينص على تحقيق الأمن الاجتماعي لمدة خمس سنوات.

ولفت إلى أن بيت الزكاة يكفل شهرياً 6500 أسرة بالتمويل والمواد الغذائية ويساعد شهرياً ما يقارب 6 آلاف أسرة بمبلغ مليونين و800 ألف دينار، وهذا كان في شهر فبراير الماضي فقط، مشيراً إلى أن هذه المساعدات متنوعة ما بين شهرية ومقطوعة وقروض حسنة، مؤكداً أن رسالة البيت تتركز على تنمية الموارد البشرية والمادية.

أكد مدير عام بيت الزكاة د. إبراهيم الصالح أن الريادة في العمل الخيري والإنساني محليا وعالميا هي رؤية بيت الزكاة، التي يسعى على الدوام لتحقيقها تماثيا مع رسالة الكويت الإنسانية وخاصة بعد أن اختارتها الأمم المتحدة مركزاً للعمل الإنساني العالمي. وبين الصالح أن رسالة البيت هي تنمية الزكاة والتبرعات وصرفها في مصارفها الشرعية داخليا وخارجيا وفق أنظمة إدارية ومالية ومعلوماتية عالية الجودة والتميز. جاء ذلك في حفل تدشين استراتيجية بيت الزكاة للسنوات 2016/2017 - 2020/2021 للسنة الخامسة على التوالي والذي جاء